عوامل العرض للخدمة العمومية كمحدد لتزايد الإنفاق العام في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1998_2017

فرجي محمد [1]، فيلالي بومدين [2]

[1] استاذ مساعد ا بجامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس mohamedferdji@yahoo.fr

[2]استاذ التعليم العالي بجامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس filali_boumediene@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 05 /09/ 2017	تاريخ القبول:25 /10/2017	تاريخ النشر:15 /12/2017

ملخص: تهدف الدراسة إلى تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر ، من خلال دراسة دالة الإنفاق الكلي بدلالة عوامل العرض للخدمة العمومية ، بالإضافة إلى محاولة قياس اثر هذه العوامل عل التوسع في الإنفاق العام وذلك خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2017 .

ولقد خلصنا في الأخير إلى أن لكل من الإرادات الجبائية و والرقم القياسي لأسعار المستهلك و حجم الموظفين الحكوميين اثر موجب على تزايد الإنفاق العام في الجزائر، أي صحة كل من فرضية القدرة الجبائية وفرضية فارق الإنتاجية وفرضية البيروقراطية على حالة الجزائر ، بينما العجز في الموازنة لها اثر سالب على الإنفاق العام أي إن فرضية جماعات الضغط لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري .

كلمات مفتاحيه:تزايد الإنفاق العام ، قانون فاغنر ، فرضية الناخب الوسيط ، فارق الإنتاجية ، القدرة الجبائية، مدرسة الخيار العام .

Abstract:

The study aims to explain the phenomenon of increasing public spending in Algeria by studying the function of total expenditure in terms of the supply factors of the public service, in addition to trying to measure the impact of these factors on the expansion of public expenditure during the period from 1998 to 2017.

Finally, we have concluded that fiscal revenues, the consumer price index and the size of government employees have a positive effect on the increase in public expenditure in Algeria, while the budget deficit has a negative impact on public expenditure. The hypothesis of pressure groups does not apply to the Algerian economy.

Keywords: Increasing public spending, Wagner's law, the median voter hypothesis, productivity gap, fiscal capacity, public school of choice..

المؤلف المرسل: فرجي محمد، الإيميل: mohamedferdji@yahoo.fr

1_مقدمة:

تعد ظاهرة تزايد الإنفاق العام من الظواهر الاقتصادية التي شغلت تفكير الكثير من المفكرين الاقتصاديين منذ بدايات القرن الماضي بحيث لوحظ أن الإنفاق العام في موازنات الدول يتزايد بفعل ظروف معينة ثم لا يرجع إلى مستوياته الأو لى حتى مع زوال تلك الظروف ،و يتزايد حجم الإنفاق العام لعدة أسباب قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ....الخ ،كما ان هذا التزايد أما أن يكون حقيقي فينجم عنه تزايد فعلي في حصة الفرد من الإنفاق العام فيزيد حجم ونوع الخدمات العمومية المعروضة ،أو يكون التوسع في الإنفاق العام ظاهري فقط بحيث لا يزيد نصيب الفرد من الإنفاق العام فتكون هذه الزيادة ناجمة ارتفاع المستوى العام للأسعار بفعل التضخم أو بسبب تزايد النمو السكاني بمعدل اكبر من تزايد الإنفاق العام أو لأسباب أخرى .

بالنسبة الاقتصاد الجزائري ومع تبني الحكومات منذ نهاية التسعينات إلى يومنا هذا عدة برامج تنموية لإنعاش الاقتصاد ، من خلال التوسع في الإنفاق العام وتحفيز الطلب الكلي ، بحيث شهدت الفترة المدروسة النفقات نموا متزايدا العمومية خصوصا مع تزايد القدرة التمويلية للدولة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في مما أدى ارتفع حجم الإرادات الجبائية في الدولة أي الجباية البترولية بشكل خاص ، ولقد حاول العديد من الباحثين تفسير الأسباب الكامنة وراء توسع الإنفاق العام في الجزائر ، ولقد ركزت جل الدراسات على اختبار عوامل الطلب على الخدمة العمومية في التأثير على حجم الإنفاق العام في الجزائر ، وعليه سنحاول في هذا البحث التركيز على اثر المتغيرات المتعلقة بالعرض على الخدمة العمومية في التأثير على حجم الإنفاق العام .

_ إشكالية الدراسة

هل يمكن تفسير التوسع الإنفاق العام في الجزائر عن طريق المتغيرات المتعلقة بالعرض على الخدمة العمومية ؟ .

_ فرضية الدراسة :

إن لعوامل العرض على الخدمة العمومية اثر في المدى الطويل على حجم الإنفاق العام في الجزائر

_الدراسات السابقة :

هنالك العديد من الدراسات والبحوث الأكاديمية الوطنية والأجنبية التي تناولت ظاهرة تزايد الإنفاق العام، والتي حاول من خلالها الباحثين تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام ، واختبار مختلف القوانين

الاقتصادية المتعلقة بهذا المجال على غرار قانون فاغنر ، فرضية القدرة الجبائية ، فرضية بومول .... و فيما يلي بعض هذه الدراسات :

_ دراسة عدوكة لخضر (Lakhdar Adouka 2013)[1] وهي دراسة حاول من خلالها الباحث القيام نمذجة دالة الطلب على الإنفاق العام ،و ركز على على عوامل الطلب على الخدمة العمومية (الناتج الداخلي الخام ، عدد السكان ، معدل التمدن ، المستوى العام للأسعار ، درجة الانفتاح الاقتصادي) وأثرها على تزايد حجم الإنفاق العام في الجزائر في الفترة1970_2010، وخلص الباحث أن قانون فاغنر ينطبق على الاقتصاد الجزائري ، وللناتج الداخلي تأثير قوي على مستوى الإنفاق العام .

_ دراسة (Romuald Foueka 2009)[2] وهي محاولة لتفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الكامرون في الفترة 1982 _2007 وهي دراسة قياسية بحيث درس عوامل الطلب وعوامل العرض على الخدمة العمومية أو أما يعرف بفرضية عدم التوازن وخلص في الأخير أن عوامل الطلب وعوامل العرض تأثير على التوسع في الإنفاق العام في الكمرون ، إلا أن عوامل الطلب أكثر تأثيرا .

_ دراسة الباحثين (بن عزة محمد و يحيى زروقي 2016)[3] بعنوان اشكالية تطور الانفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي ، حيث قام الباحثان باختبار قانون فغنر وفرضية ميزغراف على نمو الانفاق العام في الجزائر ، و خلصا في الاخير الى ان الانفاق العام يتزايد بوتيرة اكبر من معدل تزايد النمو الاقتصادي .

والهدف من هذه الورقة البحثية دراسة ما مدى مساهمة عوامل العرض في تحديد الإنفاق العام في الجزائر في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2017 ، هذا بالإضافة إلى محاولة اختبار بعض الفرضيات التي فسرت تزايد الإنفاق العام على الاقتصاد الجزائري مثل فرضية القدرة الجبائية وفرضية مرض التكاليف لبيمول وكذا فرضية جماعات الضغط ، ولذلك قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث أجزاء رئيسية أين تحدثنا في الجزء الأول عن الدراسات النظرية التي تناولت الموضوع ، وخصصنا الجزء الثاني لسياسة الإنفاق العام في الجزائر بينما حاولنا في الجزء الثالث والأخير القيام بدراسة قياسية وإعداد نموذج لدالة العرض على الخدمة العمومية ، و محاولة تحديد اثر متغيرات العرض على حجم الإنفاق العام في الجزائر .

2_ الدراسة النظرية لظاهرة تزايد الإنفاق العام :

لقد حاول العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين دراسة ظاهرة توسع الإنفاق العام والنشاط الاقتصادي للدولة ويمكن أن تميز بين ثلاث اتجاهات فكرية((Trottier J. (1995)[4]، فالفريق الأول من المفكرين فسر الظاهرة استنادا العوامل المتعلقة بالطلب على الخدمة العمومية ، أما الفريق الثالث

اعتمد على عوامل عرض الخدمة العمومية كمحدد لحجم الإنفاق العام ، والاتجاه الأخير حول الجمع بين الفريقين أي دمج عوامل العرض والطلب على الخدمة العمومية لتفسير الظاهرة .

2_1 الاتجاهات المفسرة لارتفاع الإنفاق العام بسبب عوامل الطلب :

ركز أنصار هذا الاتجاه على أن ارتفاع حجم الإنفاق العام و توسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي يرجع إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات العمومية من طرف المواطنين، مما يضطر الحكومات إلى الاستجابة إلى هذا الطلب المتزايد من خلال التوسع في الإنفاق العام ومن أهم الدراسات في هذا الاتجاه نجد :

2_1_1 قانون فاغنر:

لا يمكن تناول ظاهرة تزايد الإنفاق العام دون الإشارة إلى الاقتصاد الألماني أدولف فاغنر (1835-1917) Adolf wagner (MARC Montoussé2007) [5] الذي يعتبر من الاقتصاديين الأوائل الذي درسوا الظاهرة، واشتهر القانون باسمه "قانون تزايد الإنفاق العام" حيث أشار في كتابه أسس الاقتصاد السياسي إلى هذه الظاهرة حيث قال: «...عن طريق التجربة يمكن أن نستنتج من تاريخ الشعوب المتحضرة والمتقدمة، ومن خلال المقارنة بين مختلف الفترات وبالمقارنة بين الدول والاقتصاديات ذات درجات متفاوتة في التمدن ، اتجاه معين "أو قانون" إن صح التعبير لتزايد نشاط الدولة المتمدنة : قانون التوسع المتزايد للنشاط العام أو الدولة عند الشعوب المتحضرة والتي تتقدم» (ADOLF WAGNER 1912) [6]، ويرى فاغنر أن الإنفاق العام في الدولة يتزايد بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الدخل الوطني أو الدخل الفردي فهو رنة الإنفاق العام بالنسبة للدخل الوطني أكبر من الواحد الصحيح، والإنفاق العام ودالة للدخل الوطني كالتالي(عبد المجيد قدي 2005): [7]

$$(\frac{G}{Y} = F(\frac{Y}{N}).g = F(y)avec\frac{dg}{dy} > 0$$

G- الإنفاق العام.، Y- الدخل الوطني ، N- عدد السكان.

ولقد أرجع فاغنر تزايد الإنفاق العام في الدولة إلى ثلاث أسباب رئيسية كلها تتعلق بتزايد الطلب على السلع والخدمات العامة وتتمثل في(ERIC DEVEAUX 2002): [8]

أ- التطور الصناعي أو السياسة الصناعية التي تتبناها الحكومات من خلال برامج التحديث والتطوير بالإضافة إلى التحويلات الاقتصادية من أجل تشجيع الصناعات الناشئة على الصمود، هذا مع التدخل التنظيمي للدولة من خلال سن القوانين والتشريعات التنظيمية.

ب- ارتفاع الدخل الوطني وبالتالي الدخل الفردي وما يرافقه من تحسن المستوى المعيشي للأفراد، بالإضافة إلى تحضر وتمدن المجتمع مما يزيد الطلب على الخدمات العمومية مثل الصحة، التعليم،

النقل، الصرف الصحي...الخ، الأمر الذي يحتم على الحكومات الاستجابة إلى هذه المطالب، خصوصا مع ارتفاع درجة وعي الأفراد بحقوقهم وانفتاحهم على المجتمعات الأخرى.

ج- الاحتكار وهو احتكار الدولة لبعض المشاريع والقطاعات، الإنتاجية والتي يحجم المتعاملون الخواص عن الاستثمار فيها نظرا لضخامة رؤوس الأموال التي تكلفها أو نظرا لانخفاض عائدها الاقتصادي مقارنة بالمشاريع الاقتصادية الأخرى، مثل الاستثمار في مجال البنية التحتية كالطرقات والموانئ وخطوط السكك الحديدية...الخ. مما يزيد من حجم النفقات الرأسمالية التي تخصصها الحكومة في الميزانية السنوية.

2_1_2 نظرية الخيار العام:

تعد هذه النظرية من بين النظريات التي فسرت تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، عن طريق إسهامات مجموعة من الاقتصاديين من خلال مجموعة من البحوث استعملوا فيها أدوات التحليل الاقتصادي في تفسير الظواهر الاقتصادية و لقد عرفت هذه المدرسة "مدرسة الخيار العام" رواجا كبيرا خصوصا عندما نال أحد مؤسسها "جامس بوشانون" (1919-2013) James Buchanon جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1986.

فالمسيرين السياسيين حسب هذا الاتجاه يعملون على أساس المنفعة الخاصة وليس العامة شأنهم شأن المتعاملين الاقتصاديين الخواص، ويستعملون المتاجرة السياسية لأجل الظفر بالحكم والبقاء أطول فترة ممكنة في السلطة، بحيث يقومون بإعطاء الوعود للناخبين بتحسين أوضاعهم وظروفهم المعيشية للحصول على أصواتهم ، مما يزيد من توسع النشاط الاقتصادي للدولة من خلال التوسع في الإنفاق العام وفيما يلي أهم المساهمين في المدرسة:

أ. فرضية الناخب الوسيط:

في دراسة نشرها الاقتصادي الإنجليزي دانكن بلاك (1908-1991) Dunken Black بعنوان "حول مبررات اتخاذ القرار الجماعي " (Duncan Black 1948)[9] أشار إلى مصطلح الناخب الوسيط حيث أوضح أن الأقلية هي التي تحدد نتيجة الانتخابات ، و ترجح الكفة لصالح حزب دون الآخر، والناخب الوسيط هو تلك المجموعة من الأفراد الذين ليس لهم أي انتماء سياسي أو حزبي، ويصوتون لصالح الحزب الذي يتكفل بانشغالاتهم المتعلقة بتحسين المستوى المعيشي.

وبالتالي فعلى الأحزاب الأخذ بالحسبان هذه الفئة التي تتخذ قرارها في التصويت بناء على تعظيم المنفعة من الخدمات العمومية، ففئة الناخب الوسيط والتي غالبا ما تكون ذات الدخل المتوسط هي التي تحدد

مستوى الإنفاق العام في الدولة، فالحكومة عندما ترغب في إعادة انتخابها تركز على تلبية احتياجات هذه الفئة بالإضافة إلى سياسة إعادة توزيع الدخل لصالح هذه الفئة من خلال التحويلات الاجتماعية، فيزيد مستوى النفقات العمومية خصوصا في الفترات التي تسبق مواعيد الانتخابات(Marie-Estelle Binet et Jean-Sébastien Pentecôte 2006)[10].

ب- جماعات الضغط:

بخلاف فرضية الناخب الوسيط فإن الاقتصاديين أشار الباحثان بوشانان وتيلوك Buchanan et Tullok سنة 1962 إلى فرضية جماعات الضغط كمؤثر في العملية السياسية وبالتالي حجم الإنفاق العام الذي تقوم به الحكومات ، وجماعات الضغط تظم مجموعة من الأفراد تجمعهم مصلحة مشتركة وينتظمون في كيان معين مثل جمعيات أو نقابات...الخ، ويمارسون الضغط على الحكومات من أجل تمرير سياسيات معينة، ففي فترات الانتخابات يسعى السياسيون إلى استمالة هذه الجماعات من خلال التوسع في الإنفاق العام الذي يصب في مصلحة هذه الجماعات والحد قدر الإمكان من الضرائب التي يخضع هؤلاء الافراد.

ففي دراسة لهنتر ونلسون Henter et Nelson سنة 1989 حول "أثر جماعات الضغط على التشريعي الضريبي"(Christine Aymar1992)[11] خلصوا إلى أن جماعات الضغط تضغط لتعديل الضرائب لصالح هذه الجماعات أو الجهات التي تدعمها بتخفيض العبء الضريبي عنها، وزيادة العبء على الجماعات الغير منظمة أو ذات فعالية ونشاط سياسي ضعيف.

كما يمكن لجماعات الضغط أن تكون ممولة أو تابعة لجهات معينة تسعى للضغط على الحكومات حتى تستجيب لطلباتها والتي تكون عادة إعادة النظر في مستوى الضرائب والتي تضر بمصالحها، أو إعادة تخصيص الموارد لتعظيم المنفعة التي تصب في مصلحة هذه الجماعات والجهات، وبالتالي التأثير في تحديد حجم الإنفاق العام.

2_2_ الاتجاهات المفسرة للتوسع في الإنفاق العام عن طريق العرض

بخلاف الاتجاهات السابقة فهذا الاتجاه ركز على عوامل العرض "عرض السلع والخدمات العمومية" كمفسر لظاهرة التوسع في الإنفاق العام ودور الدولة في النشاط الاقتصادي وفيما يلي سنحاول استعراض أهم الدراسات التي تناولت هذا الجانب.

1_2_2 أثر الإزاحة effet de déplacement :

هذه الفرضية ترى أن الإنفاق العام يتزايد من مستوى إلى مستوى أخر بفعل اثر الانتقال أو الإزاحة (ALAN T. PEACOCK JACK AND WISEMAN 1961)[12] ففي دراسة للاقتصاديين "ويسمان وبيكوك" Wiseman et peacock حول تزايد الإنفاق العام في المملكة المتحدة توصلا إلى أن الإنفاق لا يتزايد بصفة

خطية وإنما بصفة متقطعة على فترات، بحيث أوضحا أنه في الحالات العادية لا يتم التوسع في الإنفاق العام من طرف الحكومات بسبب عدم القدرة على التوسع في فرض الضرائب(Maya BACACHE BEAUVALLET 2006)[13]، إلّا أنه في حالات حدوث الأزمات مثل الحروب أو الأزمات الاقتصادية المختلفة فإن الموظفين يتقبلون توسع لحكومة في فرض ضرائب ورسوم إضافية، وبالتالي القدرة على توجيه هذه الإرادات الاستثنائية إلى نفقات معينة، وبعد زوال الظروف الطارئة الاستثنائية فلا يرجع الإنفاق العام إلى مستواه الأول بسبب تقبُّل الأفراد للنظام الضريبي المعمول به، وبسبب تحسن الخدمات التي يتلقاها الأفراد، وهذا ما يعرف بأثر الإزاحة أي الإزاحة من مستوى إنفاقي إلى مستوى جديد.

2-2_2_ فرضية القدرة الجبائية:

هنا الأمر يتعلق بالمقدرة الجبائية أو الضريبية بالنسبة للدولة فكلما زادت الحصيلة الضريبية كلما كانت أكثر قدرة على التوسع في الإنفاق العام فهنالك مجموعة من الباحثين أشاروا إلى هاته الفرضية أمثال(patrick A McNutt 2002):[14] كاوورو بين (1981) وفريدمان (1971) وميرغران (1969)، بحيث يرون أن ارتفاع القدرة الضريبية للدولة الذي يعتمد أساسا على التطور الاقتصادي في الدولة بالإضافة غلى استعمال التقنيات الحديثة في التحصيل الضريبي الأمر الذي يخفض تكلفة الجباية ويحد من التهرب الضريبي كل هذا يزيد من ارتفاع الإجراءات الضريبية ويتيح للحكومة التوسع في الإنفاق العلم بكل حرية.

2_2_3_ فرضية فارق الإنتاجية l'écart de productivité:

يرى الاقتصادي الأمريكي بيمول William J. Baumol (1922-2017) إن النمو الغير متوازن بين القطاعات(William J. Baumol 1967)[15] داخل الدولة هو الذي يفسر ارتفاع حجم الإنفاق العام بحيث قسم النشاط الاقتصادي إلى صنفين من القطاعات، قطاعات تمتاز بالنمو المستمر وارتفاع إنتاجية العمل مما يشجع أصحاب المؤسسات الناشطة في هذا الصنف من القطاعات على رفع أجور وعلاوات العمال لأن تكلفة العمل مقارنة بالعائد الذي حققته تكون منخفضة وقطاعات أخرى ذات إنتاجية منخفضة مع معدلات نمو ضعيفة، ومع مرور الوقت فإن المؤسسات التي تنشط في هذه القطاعات المتأخرة ملزمة برفع أجور العمال محاولة موازنتها مع المؤسسات ذات الإنتاجية المرتفعة وذلك بفعل الضغوط العمالية وبسبب مع هروب اليد العاملة إلى القطاعات النشيطة، و حتى تستمر في نشاطها بالرغم من ارتفاع تكلفة العمل "مرض التكاليف"(Harvey Mara C 1998)[16] عليها رفع أسعار منتجاتها مع عدم تحسين نوعية المنتجات المقدمة، إن سياسة رفع الأسعار يمكن أن يكون مفيد بالنسبة للمنتجات ذات المرونة السعرية المنخفضة، أما بالنسبة للمنتجات ذات المرونة السعرية المرتفعة فإن هذه المؤسسات لا تستطيع الاستمرار أمام المنافسة الأجنبية، وحتى لا تزول هذه القطاعات عن طريق الإفلاس تقوم الحكومة بدعمها

عن طريق إعانات وتحويلات اقتصادية وبالتالي زيادة العبء المالي على الخزينة العمومية مما يفسر ارتفاع الإنفاق العام هذا من جهة.

ومن جهة أخرى إن القطاع الحكومي وبسبب انخفاض المنافسة، غالبا ما نجد إنتاجيته منخفضة مع ارتفاع تكاليف مدخلات الخدمات العمومية وارتفاع أجور الموظفين والعمال في القطاع العام يزيد من حجم النفقات العمومية المخصصة لهذا النوع، وبالتالي ارتفاع مستويات الإنفاق العام.

2_2_4_ التحليل البيروقراطي:

في دراسة أعدها الاقتصادي الأمريكي وليام نيسكانان (1933-2011) Wiliam Niskanan (Daniel kubler 2009)[17] تشير الى أن البيروقراطيون هم الذين يحددون حجم الإنفاق العام، وذلك من خلال دراسة تحليلية للعلاقة الاقتصادية بين السياسيين والبيروقراطيين المسؤولين الإداريين ،فالمسيرين الإداريين "البيروقراطيين" يميلون الى تحسين ظروف العمل وتحديث التجهيزات والوسائل من خلال تجهيز الإدارات العمومية بأحدث الوسائل مما يضاعف نفقات تجهيز هذه المصالح، هذا بالإضافة إلى العمل على زيادات الأجور والعلاوات مما يزيد من حجم النفقات العمومية خصوصا نفقات التسيير.

2_3_ الاتجاهات التي فسرت توسع الإنفاق العام بفعل عوال العرض والطلب :

هذا الاتجاه جمع بين عوامل العرض والطلب على الخدمة العمومية ، بحيث يرى أنصاره آن هنالك اختلال بين العرض والطلب او عدم التوازن ، ففي بعض الفترات عوامل الطلب هي التي تحدد حجم الإنفاق العام وفي فترات أخرى عوامل العرض هي التي تحدد حجم الإنفاق العام ففي دراسة (Leonard Dudley and Claude Montmarquette 1992)[18] تحت عنوان هل الإنفاق العام يحدد عن طريق الناخب الوسيط او القدرة المالية تناولت عينة تتكون من 50 دولة خلصت الى انه بعض الدول عوامل العرض هي التي تحدد حجم الإنفاق العام بينما في دول أخرى فعوامل العرض هي المحدد الأساسي لحجم الإنفاق العام .

3_ سياسة الإنفاق العام في الجزائر:

بعد المرحة العصيبة التي مرة بها الجزائر خلال ما يعرف بالعشرية السوداء اي مرحلة التسعينات ،عملت الحكومة على وضع برامج تنموية للنهوض بالاقتصاد و معالجة مختلف الاختلالات والمشاكل التي كان يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري ، وذلك عبر تطبيق سياسة مالية ترتكز على التوسع في الإنفاق العام من اجل تحفيز الطلب الكلي ، و دفع عجلة النمو الاقتصادي وتخصيص اعتمادات مالية معتبرة لإنشاء وتحسين البنية التحتية وكذا تحسين جودة الخدمة العمومية والتنمية البشرية ، وذلك من خلال برامج تنموية توزعت كالتالي :

3 _ 1_برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004 :

خصص له غلاف مالي يقدر ب 525 مليار دينار ما يعادل 7 مليار دولار ، ثم توسع ليصبح 1216مليار دينار أو ما يعادل 16 مليار دولار(سويح جمال ، بن طيرش عطاء الله 2017)[19] وذلك إعادة تقييم المشاريع وإضافة مشاريع تنموية جديدة ، ويهدف هذا البرنامج الثلاثي إلى الحد من الفقر وتحقيق التوازن الاقتصادي بالإضافة إلى إحداث توازن جهوي .

3_2_ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005_2009 :

وهو برنامج خماسي خصص له غلاف مالي يقدر ب8705 مليار دينار ما يعادل 114 مليار دولار ، والهدف الأساسي من هذا البرنامج هو تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتطوير البنية التحتية أي مواصلة انجاز المشاريع المسطرة في البرنامج السابق و و انجاز مشاريع جديدة ، كما انه يهدف بصفة ثانوية الى دعم التنمية الاقتصادية وحسين الخدمة العمومية ، ولقد بلغ الغلاف المالي النهائي للمشروع بعد إعادة التقييم 9680مليار دينار أي ما يعادل 130مليار دولار .

3_3_ برنامج توطيد النمو 2010-2014 :

او ما يعرف بالبرنامج الخماسي الثاني بلغ اعتماده المالي 21214 مليار دينار ما يعادل 286مليار دولار لقد وجهت هذه المبالغ الضخمة إلى مواصلة الأشغال في المشاريع الغير مستكملة (الطرقات ، شبكة توزيع المياه ، برامج الإسكان ....) (محمد مسعي 2012)[20] هذا بالإضافة إلى تسطير مشاريع جديدة في مختلف المجالات هذا بالإضافة إلى سياسات التشغيل ، وتحسين المستوى المعيشي ، وتحسين التنمية البشرية .

4 _ برنامج نموذج النمو الاقتصادي الجديد :

وهو برنامج صادقت عليه الحكومة في 2016(من موقع وزارة المالية)[21] ويمتد حتى أفاق 2030 وهي رؤية اقتصادية تهدف أساسا إلى التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لفك الاقتصاد من التبعية الكلية لقطاع المحروقات، هذا بالإضافة إلى عصرنة القطاع ألفلاحي وتشجيع الاستثمار و ترشيد استهلاك الطاقة وتخفيض معدل استهلاك الطاقة إلى النصف من خلال تقييم الطاقة بقيمتها الحقيقية،كما يهدف النموذج إلى تحقيق معدل نمو سنوي في قطاع خارج المحروقات بنسبة 6.5% و مضاعفة الدخل الفردي ب 2.3 مرة بالإضافة إلى الانتقال من 5.3% إلى مستوى 10% كمعدل نمو مستهدف في القطاع الصناعي ، وينفذ البرنامج على ثلاث مراحل :

ا _ المرحلة الأولى من النموذج (2016_2019) يتم فيها بعث السياسة التنموية الجديدة للنموذج ، وتحقيق نمو تدريجي للقيمة المضافة بمختلف القطاعات والوصول إلى معدلات مستهدفة .

ب _ المرحلة الثانية (2020_2025) وهي مرحلة انتقالية كما هو مخطط لها تهدف إلى تدارك الاقتصاد الوطني والنهوض بمختف القطاعات الاقتصادية .

ج _ المرحلة الثالثة (2026_2030) يكون الاقتصاد في نهاية هذه المرحلة قد استنفد قدراته الاستدراكية ، بالإضافة إلى بلوغ مختلف المتغيرات الاقتصادية مستويات التوازن .

هذه البرامج كانت السبب الرئيسي وراء تضاعف حجم الإنفاق في موازنة الدولة خلال المرحلة التي كلمنا عنها أنفا، وفيما يلي سنحاول تحديد دالة الإنفاق العام كمتغير تابع لعوامل العرض على الخدمة العمومية .

4_ الدراسة القياسية لأثر متغيرات العرض على حجم الإنفاق العام :

سنحاول في ما يلي وضع دراسة قياسية لاختبار صحة الفرضيات على الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 1998 إلى غاية 2017 وذلك بحكم أن الفترة المدروسة تتضمن البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر والتي تعرضنا لها سابقا .

4_1 _ تحديد متغيرات الدراسة ودالة العرض :

لقد استندنا في تحديد دالة الإنفاق العام بدلالة متغيرات العرض على دراسات سابقة مثل دراسة (FOUEKA ROMUALD 2012) [22] في دراسة أجراها على الاقتصاد الكمروني ، ونحن سنكتفي بدالة العرض لتفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر ، بحيث ندرس نسبة الإنفاق العام الكلي إلى الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع على الشكل التالي :

$$G/y = \alpha 0 + \alpha 1 RELPRICE + \alpha 2 PUB + \alpha 3 DIRTAX + \alpha 4 DEFICIT + \mu$$

بحيث :

G /y هو نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام (G*100/PIB).

RELPRICE هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك لاختبار فرضية فارق الإنتاجية (Baumol) .

PUB إجمالي العمالة أو الموظفين في الإدارات العمومية لاختبار فرضية البيروقراطية (Niskanen).

DIRTAX القدرة الجبائية الدولة وهو نسبة الإرادات الجبائية إلى الناتج الداخلي الخام

(DIRTAX*100/PIB) لاختبار فرضية القدرة الجبائية.

DEFICIT نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج الداخلي الخام (DEFICIT*100/PIB) وذلك لاختبار فرضية جماعات الضغط ، بحيث يكون هنالك ضغط على الحكومات بالتوسع في الإنفاق العام واللجوء إلى الاستدانة لسد العجز .

حتى تصح الفرضيات يجب أن تكون الإشارة المنتظرة لجميع المعاملات لمتغيرات الدراسة موجبة .

4_2_ مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية :

من اجل تحديد العوامل المؤثرة على تزايد الإنفاق العام اعتمدنا اختبار درجة الاستقرار (Dickey-Fuller) و التكامل المتزامن (Engle-Granger) على السلاسل الزمنية المستخدمة دالة العرض ، والبيانات الإحصائية (الجدول 5 في الملحق) الخاصة بالاقتصاد الجزائري في الفترة (1998_2017) مأخوذة من الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء و تقارير البنك المركزي الجزائري .

4_2_1 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

من الجدول 1 في الملحق المتعلق بدراسة استقرار السلاسل الزمنية نسجل أن السلاسل مستقرة ومتكاملة بالدرجة الأولى I(1) .

4_2_2 تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية :

من الجدول 2 في الملحق لدراسة الارتباط بين المتغيرات ،نلاحظ أن معامل الارتباط بين متغيرات النموذج تمثل 0.37 أي 37% ونستنتج انه : _عندما يرتفع **DEFICIT** ب1% ينخفض **G/y** ب 0.26% .

_عندما يرتفع **RELPRICE** ب1% يرتفع **G/y** ب 0.26%

_ عندما يرتفع **PUB** ب1% يرتفع **G/y** ب 2.47% .

_ عندما يرتفعDIRTAX ب1%يرتفع **G/y** ب0.15%

ونلاحظ كذلك أن المتغير **DEFICIT** معنوي عند 5% أما باقي المتغيرات غير معنوية لان الاحتمال اقل من 5% والدالة في المدى الطويل :

$$G/y = 0.019\ RELPRICE + 2.47\ PUB + 0.15 DIRTAX - 0.26 DEFICIT + 15.03$$

4_2_3 دراسة استقرارية البواقي :

من الجدول 3 في الملحق نلاحظ أن البواقي مستقرة عند المستوى(I0) ، اذا يوجد تكامل مشترك وبالتالي يمكن الاستعانة بإحدى طرق التكامل المشترك .

4_2_4 نموذج تصحيح الخطأ :

من الجدول 4 في الملحق حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند 5% وهو يدل على العلاقة التوازنية طويلة الآجل ، ويعبر معامل تصحيح الخطأ 0.87- أن الانحرافات في المدى القصير تصحح نسبة 87% سنويا في اتجاه علاقة توازنية طويلة الأجل ،و الدالة في المدى القصير تكون :

$$G/y = 0.08\ RELPRICE + 4.34\ PUB + 0.29 DIRTAX - 0.29 DEFICIT - 0.28$$

ونلاحظ المتغيرات **DEFICIT** وDIRTAX معنوية لان الاحتمال اقل من 5% بينما المتغيرات الباقية غير معنوية لان الاحتمال اكبر من 5% .

4_3_التحليل الاقتصادي للدراسة :

استنادا إلى النتائج الإحصائية المتحصل عليها من الدراسة نجد أن :

_ اثر الرقم القياسي للأسعار هو تأثير ايجابي على حجم الإنفاق العام وهذا الأمر منطقي لان ارتفاع المستوى العام للأسعار أو التضخم بزيد من الأعباء المالية على الدولة و بالتالي حجم الإنفاق العام .

_كما أن تأثير حجم المضفين الحكوميين له تأثير ايجابي بسبب ارتفاع نفقات التسيير أو الأجور والعلاوات بالنسبة للموظفين ، هذا بالإضافة إلى ميل الإداريين إلى التوسع في تقدير النفقات .

_ وللإرادات الجبائية أيضا تأثير ايجابي بسبب ارتفاع القدرة التمويلية للدولة و بالخصوص الإرادات الجبائية مما يعطي للحكومة نوعا من الحرية في التوسع في النفقات .

_أما بالنسبة لعجز الموازنة فتأثيرها عكسي على الإنفاق العام ، ففي فترات الأزمات مثل انخفاض أسعار البترول في السنوات الأخير ة أدى إلى تقلص الإرادات الناجمة عن الجباية البترولية ما دفع الحكومة إلى تبني سياسة تقشفية للحد من عجز الموازنة خصوصا بعد استنفاد صندوق ضبط الإرادات المخصص لهذه الأوضاع بالذات .

5_الخلاصة :

لقد عرفت النفقات العمومية بالنسبة للموازنة العامة للدولة نموا متزايدا منذ مرحلة التسعينات حتى وقتنا الحالي ، وذلك لعدة أسباب وعوامل سواء عوامل الطلب أو عوامل الطلب ، بالإضافة إلى رغبة الحكومة في تحفيز الطلب الكلي لإحداث تنمية اقتصادية ومعالجة المشاكل الأوضاع الاقتصادية التي شهدها الدولة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية ، وخلال الفترة المدروسة .

أن الإنفاق العام الجزائر يتأثر ايجابيا بالقدرة التمويلية للدولة ، بوزن المضفين الإداريين بالإضافة إلى معدل التضخم وبالتالي فان كل من فرضية بيمول وفرضية البيروقراطية و فرضية القدرة التمويلية تصلح على الاقتصاد الجزائري ، أما فرضية جماعات الضغط والتي عبرنا عنها بعجز الموازنة غير محققة على تزايد الإنفاق العام في الجزائر .

و عليه ومع تنامي حجم الإنفاق العام في الجزائر وبمعدلات متزايدة بات من الضروري على الحكومة مراجعة سياسة الإنفاق العام في الجزائر ، خصوصا مع تراجع أسعار البترول الذي يعتبر المصدر

الرئيسي للإرادات في الجزائر ، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام ، وتبني الخطط و الإجراءات اللازمة من اجل تحسين الخدمات العمومية للأفراد وبأقل التكاليف .

6_ الملاحق :

Tableau 1 : Caractéristiques des séries temporelles de l'équations

Les variables	Statistique ADF en 1eme difference	Ordre d'intégration
G/Y	-1.821459	I(1)
DIFICIT	-2.718535	I(1)
RELPRICE	-4.297318	I(1)
PUB	-3.840567	I(1)
DIRTAX	-7.831120	I(1)

Tableau 2 : Equation de long terme des dépenses publiques

Dependent Variable: G
Method: Least Squares
Date: 08/25/17 Time: 16:24
Sample (adjusted): 1998 2017
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIFICIT	-0.266574	0.091245	-2.921532	0.0105
RELPRICE	0.019322	0.065970	0.292892	0.7736
PUB	2.47E-06	1.68E-06	1.476367	0.1605
DIRTAX	0.156907	0.125787	1.247407	0.2314
C	15.03448	5.765320	2.607744	0.0198

R-squared	0.794078	Mean dependent var	35.48850
Adjusted R-squared	0.739165	S.D. dependent var	5.669965
S.E. of regression	2.895766	Akaike info criterion	5.176694
Sum squared resid	125.7819	Schwarz criterion	5.425627
Log likelihood	-46.76694	Hannan-Quinn criter.	5.225289
F-statistic	14.46074	Durbin-Watson stat	1.387269
Prob(F-statistic)	0.000050		

Tableau 3 : Test de stationnarité sur la série de résidu de l'équation

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.087183	0.0039
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 08/25/17 Time: 16:32
Sample (adjusted): 1999 2017
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.709222	0.229731	-3.087183	0.0064

R-squared	0.343581	Mean dependent var	-0.190862
Adjusted R-squared	0.343581	S.D. dependent var	3.107349
S.E. of regression	2.517565	Akaike info criterion	4.735658
Sum squared resid	114.0864	Schwarz criterion	4.785365
Log likelihood	-43.98875	Hannan-Quinn criter.	4.744070
Durbin-Watson stat	1.895554		

TABLEU 4 : Modele MCE des depenses selon la méthode engle et granger

Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 08/25/17 Time: 16:40
Sample (adjusted): 2000 2017
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIFICIT)	-0.294668	0.059520	-4.950706	0.0004
D(PUB)	4.34E-07	3.26E-06	0.133254	0.8964
D(RELPRICE)	0.080836	0.165474	0.488514	0.6348
D(DIRTAX)	0.292592	0.087359	3.349297	0.0065
D(G/Y(-1))	0.360044	0.184717	1.949169	0.0772
RESID01(-1)	-0.875085	0.268436	-3.259940	0.0076
C	-0.285467	1.212062	-0.235521	0.8181

R-squared	0.739733	Mean dependent var	0.531111
Adjusted R-squared	0.597769	S.D. dependent var	4.016875
S.E. of regression	2.547571	Akaike info criterion	4.993459
Sum squared resid	71.39129	Schwarz criterion	5.339715
Log likelihood	-37.94113	Hannan-Quinn criter.	5.041203
F-statistic	5.210705	Durbin-Watson stat	1.836570
Prob(F-statistic)	0.009048		

_الجدول 5: إحصائيات متغيرات الدراسة من 1998 الى 2017:

PUB	RELPRICE	DIFICIT/Y %	DIRTAX/Y %	G/Y %	Années
3302957	93,1	-3,60	25,20	31,16	1998
3342366	95,62	-0,34	26,93	29,6	1999
3368362	95,94	8,81	37,15	28,74	2000
3405572	100	3,48	31,79	31	2001
3405572	101,41	1,159	31,42	34,17	2002
3667650	104,01	4,06	43,1	31,16	2003
4152934	109,95	5,54	43,38	30,68	2004
4392844	111,47	-11,34	19,7	27,12	2005
4737877	114,05	13,94	40,35	28,8	2006
4871918	118,24	6,41	38,45	33,04	2007
5178000	123,98	-11,66	27,38	37,95	2008
5318000	131,1	-9,74	30,83	42,59	2009
5377000	136,23	-11,61	23,34	37,24	2010
5603000	142,39	-15,95	20,41	39,28	2011
6260000	155,05	-20,07	21,14	43,54	2012
6449000	160,1	12,78	21,9	36,18	2013

6486000	164,77	-17,80	21,29	40,6	2014
6524000	172,65	-18,04	24,41	45,84	2015
6620000	183,7	-13,13	23,92	41,92	2016
6417000	197,62	-12,28	22,58	39,16	2017

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء .

6_ الهوامش :

[1] _ Lakhdar Adouka , MODÉLISATION DE LA FONCTION DE LA DEMANDE DES DÉPENSES PUBLIQUES ALGÉRIENNE À L'AIDE DE MODÈLE ECM , European Scientific Journal August 2013 edition vol.9, No.22 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857- 7431
file:///C:/Users/pc/Desktop/haduka.pdf

[2] [2] _ FOUEKA ROMUALD ; ESSAI DE JUSTIFICATION DE LA CROISSANCE DES DEPENSES PUBLIQUES AU CAMEROUN ; MPRA Paper No. 40822, posted 19. September 2012 22:31 UTC .

http://mpra.ub.uni-muenchen.de/40822/

[3] _ بن عزة محمد ، يحيى زروقي ،إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر رؤية تحليلية وقياسية لقانون" Wagner.A " و دراسة" Musgrave" حول زيادة النفقات العامة ، مجلة مجاميع المعرفة ، جامعة تيندوف ، مجلد 2 العدد 1 نشر بتاريخ 2016/04/01 ،ص 34 _ 47 .

[4] - Trottier J: « Etude de la détermination des dépenses publiques au Canada », Université de Montréal Novembre 1995 p 4
https://papyrus.bib.umontreal.ca/xmlui/bitstream/handle/1866/920/a1.1g719.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[5] MARC Montoussé , analyse économiques et historique des sociétés contemporaines , Edition BREAL , paris , 2007 , p 267

[6] ADOLF WAGNER , les fondement de l'économie politique ,TOM 3 , librairies _ éditeurs , France , 1912 , p 363

[7] _ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط2، 2005، ص 16.

[8].- ERIC DEVEAUX , Finance publique , édition Bréal , paris , 2002 , p71

[9] _ Duncan Black ; On the Rationale of Group Decision-making ; Journal of Political Economy, Vol. 56, No. 1 (Feb., 1948), pp. 23-34 ; Published by: The University of Chicago Press
https://www.jstor.org/stable/1825026

[10] _ Marie-Estelle Binet et Jean-Sébastien Pentecôte ; STRUCTURE DE L'IMPÔT ET CYCLE ÉLECTORAL AU PLAN MUNICIPAL ; La Documentation française ; 2006/3 n° 174 | pages 116
https://www.cairn.info/revue-economie-et-prevision-2006-3-page-113.htm

[11] _ Christine Aymar . La théorie des choix publics face à l'explication des structures fiscales : différents points de vue. In: Politiques et management public, vol. 10, n° 4, 1992. pp. 100
http://www.persee.fr/doc/pomap_0758-1726_1992_num_10_4_3079

[12] _ ALAN T. PEACOCK JACK AND WISEMAN ; the growth of public expenditure in the united kingdom ;oxford University Press,london ; 1961 p31

[13] _Maya BACACHE BEAUVALLET , Florian MAYNERIS. Le rôle de l'Etat . Editions Bréal ;France ;2006 p17

[14] _ patrick A McNutt ;The Economics of Public Choice ; Edward Elgar Publishing.USA ;2002 ;p128

[15] _ William J. Baumol ; Macroeconomics of Unbalanced Growth: The Anatomy of Urban Crisis ; The American Economic Review, Vol. 57, No. 3 (Jun., 1967), p417

[16] _ Mara C Harvey 1998 . Ecarts de productivité et "maladie des coûts". Apports et limites du modèle de croissance déséquilibrée de William J. Baumol. In: Revue économique, volume 49, n°2, 1998. pp. 437-467

http://www.persee.fr/doc/reco_0035-2764_1998_num_49_2_409986

[17] _ Daniel kubler , jacques de maillard ; Analyser les politiques publiques ;presses univercitaires de grenoble ;fance ;2009 ; 112

[18] _ Leonard Dudley and Claude Montmarquette ; Is Public Spending Determined by Voter Choice of Fiscal Capacity?; Published by: The MIT Press ; The Review of Economics and Statistics, Vol. 74, No. 3 (Aug., 1992), pp. 522-529 https://www.jstor.org/stable/2109497 Accessed: 24-08-2017 21:07 UTC

[19] _ سويح جمال ،بن طيرش عطاءالله ،تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع االقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات،مجلة اقتصاد المال والاعمال المجلد 1 العدد 1،مارس 2017،ص 210

[20] _ محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،مجلة الباحث ، عدد 2012/10 ص 147

[21] _MINISTERDESFINANCEALGERIENE
https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/22-2014-05-14-10-16-29/2014-05-14-10-18-34/1183-2017-03-26-08-21-3

[22] _ FOUEKA ROMUALD ; OPCIT , P15